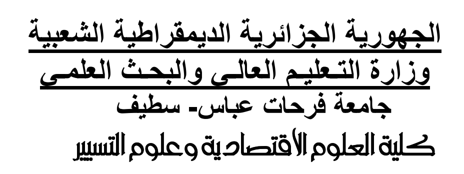



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

60

الملتقى العلمي الدولي
حول

الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

أثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية.

من إعداد الباحث

اللقب: ولد محمد عيسى
الاسم: محمد محمود
التخصص: ماجستير في التحليل الاقتصادي من جامعة الجزائر(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، ويحضر لنيل درجة الدكتوراه في نفس التخصص.
الرتبة: أستاذ مساعد
الوظيفة: أستاذ متعاقد (موريتاني الجنسية)
المؤسسة: جامعة مستغانم
العنوان: حي 5 جويلية 1962، العمارة 121، ولاية مستغانم.
الهاتف: 0555464264
البريد الالكتروني: Mahmoudec77

آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية

Abstract:

The economic and financial crise that has seen the world since August 2007 is among the most dramatic crises that the world economy has ever seen, due to the fact that this crise has started from the American economy which is considered as the engine for the world economic development. The American economy is the biggest in the world as it reaches a total of 14 trillion dollars and its foreign trade for about 10% of the world foreign trade. On the other hand, the American markets are seen to be the locomotive for the world financial markets development .Furthermore, the American dollar rates about 60% of the world market .this crise has affected not only the American economy but also the European and Asian markets which in return has affected the rest of the world. However, given that the Arab countries are part of the world economy, the extent to which these countries will be affect depends upon their degree of dependency with the world economy and its degree of integration with the external world.

Key words: The economic and financial crise, the American economy, foreign trade, financial markets, the Arab countries, world economy.

الملخص:

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أغسطس2007 من اخطر الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات وتأتي خطورة هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموا محركا لنمو الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية الأمريكية أكثر من 10% من إجمالي التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى تحتل السوق الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية الأخرى في العالم هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل مالايقل عن 60% من السيولة العالمية ، وقد ضربت هذه الأزمة الاقتصاد الأمريكي في عمقه وامتدت لتشمل الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية لتنعكس آثارها السلبية على بقية بلدان العالم، وبما أن البلدان العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبيا بهذه الأزمة ، ومدى تأثر هذه البلدان يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية التي تربطها بالعالم الخارجي ودرجة انفتاحها الاقتصادي والمالي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية والاقتصادية، الاقتصاد الأمريكي، التجارة الخارجية ، الأسواق المالية، البلدان العربية، الاقتصاد العالمي.

المقدمة:

مازالت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء! وتحولت الأزمة ، والتي بدأت ملامحها تتضح في صيف 2007 كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل، ولقد أطاحت هذه الأزمة بمجموعة من البنوك وبيوت المال العتيدة التي كانت مثالا للانضباط المالي والصمود في السابق ، وانخفضت البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية بمعدلات غير مسبوقة منذ أيام الكساد العالمي الكبير، وانكشفت بعض البنوك الأوروبية والآسيوية، واضطرت الحكومات للتدخل، ولجأت بعض الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس.

وبدأت هذه الأزمة أولا في البلدان المتقدمة لتنتشر بعد ذلك وبسرعة نحو باقي بلدان العالم و تحولت إلى كساد اقتصادي عالمي(1)، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2 % عام 2007 إلى 3.4 % عام 2008 ليصل إلى 0.5% عام 2009، وفي البلدان العربية يتوقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن ينخفض معدل النمو من 5.6 % عام 2008 إلى3.9% عام2009، ومع ذلك تظل المنطقة العربية الأقل تأثرا نسبيا بهذه الأزمة، حيث ستشهد بعض البلدان العربية معدلات نمو ايجابية نسبيا، ويعزى ذلك إلى درجة اندماج الدول العربية في الأسواق العالمية من جهة، وإلى العوائد النفطية ومواصلة برامج الإنفاق الحكومي والمشاريع الاستثمارية في معظم الدول العربية من جهة أخرى.

ونتيجة لما تتمتع به الاقتصاديات العربية من انفتاح على الاقتصاد العالمي وانضمام معظم البلدان العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة – حيث أصبحت اغلب الأسواق والقطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة الداخلية والخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر– فإن هناك الكثير من العوامل الخارجية النقدية والمالية مثل أسعار الفائدة الأجنبية وتقلبات أسعار صرف العملات والتضخم العالمي وتقلبات أسعار البترول*، تؤثر على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية والمستوى العام للأسعار في البلدان العربية(2)، وسيتجسد هذا التأثير على الاقتصاديات العربية من خلال خمس قنوات رئيسية هي: 1- تراجع الصادرات جراء انخفاض الطلب العالمي،2- تراجع التحويلات المالية للمهاجرين،3- انخفاض الأسواق المالية،4- تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر،5- صعوبة الحصول على قروض.

وستتناول هذه الورقة آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، وذالك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية.

المحور الثاني: آثار الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية .

المحور الثالث: الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية.

أولا: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية

يمكن إجمال أهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية في الآتي:

1- أسعار الفائدة: حيث أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في الســداد،مما فرض عليهم أسعار فائدة أعلى ومن ثمَّ أعباء إضافية فوق أعبائهم وهكذا... إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل نتيجة عدم قدرتهم على دفع ما يستحق عليهم(3).

2- التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي: وهنا يرى **الدكتور حازم الببلاوي مستشار صندوق النقد العربي في أبو ظبي** أن أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تعود إلى التحول من

الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي. حيث تسبب ذلك بالتحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية، وهو الذي يهدد بانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والإفلاس في ظل هذه الأزمة المتفاقمة، أي إن زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم "الرافعة" ، وغياب رقابة البنوك المركزية على بنوك الاستثمار، وغياب الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، جعل الفرصة مواتية لهذه الانهيارات التي أصبحت تعم أسواق المال الدولية(4).

وكما يرى الدكتور الببلاوي أن التوسع في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات العاملة في مجال الرهن العقاري، وعدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بمبادرات الاستحواذ، وعجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي وعدت بها ساعد على تداعيات البورصات ومؤشراتها في العالم.

وقد لاحظنا أن المصارف التي قامت بإعطاء قروض الرهن العقاري، ثم قامت بإصدار سندات وبيعها في الأسواق المالية لعدد من المصارف والمؤسسات والشركات والأفراد بمختلف أنحاء العالم ، ثم قامت هذه المصارف والشركات بإعادة بيعها أيضاً، ومن المعلوم أن سوق السندات بطبيعتها يسهل الدخول فيها بشراء السندات الذي يمكن أن يتم في لحظات، كما يسهل الخروج منها عن طريق بيع السندات لذلك فإن الديون واستثمارها تعتبر هي السبب الحقيقي وراء تدويل الأزمة، ففي الأزمة الأخيرة انخفضت قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70%الأمر الذي حرض على التهاوي المفاجئ الذي شهدناه في أسواق الأسهم، إنه من المذهل معرفة حجم تداول السندات يومياً في العالم، فحجم تجارة السندات أصبح يفوق حجم الإنتاج من السلع والخدمات بمراحل حيث يبلغ حجم التعامل في السندات في الأسواق المالية العالمية ما يزيد على ألف مليار دولار يومياً بينما يصل الإنتاج العالمي من السلع والخدمات إلى بضع وثلاثين ألف مليار في العام الكامل فقط، لقد بلغ حجم سندات الرهن العقاري المتداولة لدى مؤسستي(فريدي ماك) و (فاني ماي) وحدهما ما قيمته 5 تريليونات دولار وهو ما يقارب حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة(5).

إن هذا الاختلال الاقتصادي الواضح بين حجم الديون وحجم الإنتاج العالمي يعتبر وحده مسبباً أساسياً ومحرضاً على نشوء عدد من الأزمات وليس أزمة واحدة فقط، وهذا ما يخشى منه في حال لم تتم معالجة بيع الدين.

3- تداول الرهن: إن أساس الرهن وثيقة تضمن لصاحبها الدائن المرتهن الحصول على حقه إذا تعذر عليه حصوله من المدين الراهن، عند حلول أجل الدين، عن طريق بيعه. ولما خرج الرهن عن هدفه، وأصبح وسيلة للربح بدلا من كونه وثيقة ضمان، فبدأت المؤسسات والشركات والمصارف بالحصول على مزيد من القروض، وسندات الديون بفضل تداول الرهون ببيعها، وشرائها، والاقتراض عليها، وهذا الأمر أدى إلى التوسع بالديون وبيعها، وزيادة حجم سوق التوريق في العالم، حيث بلغ 500بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل(6).

4- طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي: من المعلوم أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على مبادئ عامة ؛ كالحرية الاقتصادية المطلقة، وما يتفرع عنها من قضايا تتعلق؛ بالإنتاج، والاستهلاك، والتداول، والاستثمار، والملكية، والمعاملات المالية المطلقة، غير المنضبطة،والإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي،كل هذه العوامل أدت إلى نشوء هذه الأزمة، ومن نتائج هذه الحرية المطلقة في التعاملات المالية أيضاً، ماتعج به الأسواق المالية من أنواع المعاملات المشبوهة التي كان لها دور كبير في نقل الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية، من أمثلة؛ عقود المستقبليات، والمشتقات، والخيارات، والبيع بالهامش، والبيع القصير.......الخ.

وفي هذا الإطار يرى د. أحمد العوران، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، أن الأسباب الجوهرية للأزمة المالية والاقتصادية الحالية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي وفي مشاكله البنيوية، فالواقع أن هذا النظام يعاني من مشاكل بنيوية حيث تعلم الإنسان أن يسعى وراء مصلحته الخاصة وبكل الوسائل الممكنة. ولا شك أن سعي الإنسان وراء مصلحته شيء صحي ولكن الذي لا يجوز هو أن يتم ذلك بلا ضابط وبلا أخلاق، ومن هنا رأت القوى الكبرى تحقيق مصلحة دولها على حساب الدول الأخرى، حيث دفعت الدول من خلال منظمة التجارة العالمية إلى تحرير أسواقها وتحرير القطاع المالي وخلق أدوات جديدة، مثل المشتقات المالية، والتي يعد جزء منها مجرد مقامرة، كل هدفها تحقيق مصلحة الرأسماليين الساعين وراء الربح السريع(7).

وفي هذا الإطار أيضا يرى الدكتورالببلاوي أن الأزمة أزمة أخلاقية، واجتماعية، وسياسية في آن واحد، وأن العالم لا زال يغرق فيها لأنه يرى أن النظام الرأسمالي يمتص دماء البشرية، يسلب العامل توفيراته التي يمكن أن تضمن مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، ومكان عمله وكرامته. وقد دعا إلى الابتعاد عن الاقتصاد الأمريكي لصالح الاقتصاد الأوروبي في الاستثمارات العربية(8).

ثانيا:آثارالأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية

إن من الصعب الحديث عن آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاديات العربية كلها في بوتقة واحدة نظرا لاختلاف الهيكل الاقتصادي لكل دولة وطبيعة صادراتها ووارداتها، ومدى قدرتها على الاستفادة من العوائد- وخاصة تلك العوائد النفطية التي تتحصل عليها البلدان العربية المنتجة للنفط- لتكوين اقتصاديات منتجة وتخفيف آثار الصدمات الخارجية وتعزيز القدرة على التكيف مع المستجدات،إلا أنه وبصفة عامة يمكننا تحديد بعض جوانب تأثير هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية على سبيل المثال لا الحصر من خلال مايلي:

1- الطلب على النفط ومستوى أسعاره: إن الاقتصاديات العربية في معظمها تعتمد على إنتاج وتصدير النفط، وشاهدنا أن الأزمة أدت إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من 60 %،هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط، ويعتبر هذا التأثير هو الأبرز للأزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريباً في الكثير من البلدان العربية مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك(9).

2- الحصول على التمويل وتكاليفه: إن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير نتيجة لهذه الأزمة ، حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل، كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية(10).

3- الاستثمارات الأجنبية: رغم الاهتمام المتزايد للدول العربية بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها مازالت تعاني من تدني حجم تدفقها إليها مقارنة ببقية الدول النامية(11)، فمثلا لم تتجاوز حصة الدول العربية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم 3% في أحسن الأحوال طيلة العشرية السابقة (1995-2005)، ومن المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية على أثر هذه الأزمة، ووفقا لبعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي.

4- التجارة الخارجية: من المتوقع لها أن تتأثر سلباً بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية، ومن الواضح أن الأزمة المالية وما ارتبط بها من كساد في أسواق الدول الرأسمالية الكبرى سوف ينعكس بشكل أساسي في انخفاض وارداتها من الدول النامية والعربية ، ويزيد من حرج موقف الدول العربية اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية، وتقدر نسبة انكشاف* الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي وفقا لبيانات عام 2006 بحوالي 80%.

وتزداد مشكلة ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة التصنيع المحلى بالاقتصاديات العربية واعتمادها على الصادرات الأولية من جهة، وعلى الواردات الأجنبية وبالذات الغذاء والمواد المصنعة من جهة أخرى، حيث لا تقل نسبة صادرات الوقود المعدني إلى إجمالي الصادرات العربية عن 75%، وتصل في بعض الدول العربية إلى أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، ومن ناحية أخري، تمثل الواردات من الآلات ومعدات النقل نحو 36% من الواردات العربية تليها الواردات الصناعية الأخرى والتي تشكل نحو 28% من إجمالي الواردات العربية وفقا لبيانات عام 2006، وتقارب نسبة الواردات العربية من الأغذية والمشروبات نحو 12 % من الواردات العربية الإجمالية(12)، و تستحوذ أسواق أوروبا والولايات المتحدة على نحو 35% من الصادرات العربية على حين يأتى منها نحو 47% من الواردات العربية الإجمالية من هذه الأسواق، وتتأثر هذه الأسواق بشكل أكبر بالأزمة المالية العالمية.

5- تحويلات الأيدي العاملة : تعتمد الدول العربية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج، وتشكل العمالة العربية 23% من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية المرسلة للتحويلات ، وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا، وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن أهم الدول المرسلة للعمالة العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، بينما ترسل تونس والجزائر والمغرب عمالها إلى دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وأسبانيا(13).

ومن خلال تقرير البنك الدولي يتبين أن أهم البلدان العربية المتلقية للتحويلات في عام 2007 هي: مصر (5,9 مليار دولار) ، المغرب (5,7 مليار دولار) ، لبنان (5,5 مليار دولار) ، الأردن (2,9 مليار دولار) ، الجزائر (2,9 مليار دولار) ، تونس (1,7 مليار دولار) ، اليمن (1,3 مليار دولار) ، سوريا (0,8 مليار دولار) ، والضفة الغربية وقطاع غزة (0,6 مليار دولار) سنويا، هذا بالإضافة إلى تحويلات غير رسمية وتحويلات عينية في شكل سيارات وآلات ، وأدوات منزلية وملابس، وغيرها.

وتفوق هذه التحويلات وبالذات في المغرب العربي، وفي مصر والسودان والأردن ولبنان، إجمالي ما تحصل عليه هذه البلدان من معونات أجنبية، أو استثمارات مباشرة، وتشكل التحويلات في عام 2006 (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى) : لبنان (22.8%) ، والأردن (20.3%)، والضفة الغربية وقطاع غزة (14,7)، والمغرب (9.5%) ، واليمن (6.7%)، وتونس (5%)، ومصر (5%) ، وجيبوتي (3.8%)، وسوريا (2.3%)، والجزائر (2.2%) ، ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بهذه الدول، وفي السابق تميزت هذه التحويلات عن باقي التدفقات المالية باستقرارها النسبي، فضلا عن دورها في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية.

وبالطبع من المتوقع انخفاض الطلب على العمالة العربية المهاجرة كنتيجة لتراجع حجم الأعمال في الدول المستقبلة للعمالة وبالذات في قطاعات التشييد والبناء. ويعاني العامل العربي، وبالذات في الأسواق الأوروبية، من التمييز حيث أنه آخر من يستخدم وأول من يطرد. وتشير بعض التقديرات المتشائمة إلى إمكانية انخفاض العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربية بمعدل قد يصل إلى 30% خلال عام 2009، و يلاحظ أن الطلب على العمالة المهنية مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين قد لا يتأثر كثيرا وإن تأثرت رواتبهم بالانخفاض مع زيادة المنافسة وبالذات من العمالة الأسيوية. وعلى العموم فإننا نتوقع أن تنخفض تحويلات العاملين العرب خارج بلدانهم في الأمد المتوسط إذا كتب للأزمة أن تستمر لسنوات ،إلا أنه في الأمد القصير سوف تتأثر التحويلات بسعر صرف العملة الأمريكية خاصة بالمقارنة مع العملة الأوروبية.

6- الأسواق المالية: تعتبر أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً ،وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل، وقد تطابق الانخفاض في الأسواق المالية العربية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى، ففي أسواق الخليج العربي ومصر والأردن كان الانخفاض بمعدلات مشابهة أو أعلي من التراجع في الأسواق الغربية(14)، ولم يكن هذا مرتبطا فقط بانفتاح الأسواق للاستثمارات الأجنبية ، بل أيضا بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها، وحتى في غياب الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية وعدم انغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدرا من المحاكاة بين سلوك المستثمر الوطني والأجنبي، فإذا انهارت بورصة نيويورك تشاءم المستثمر العربي وقبض استثماراته، والعكس بالعكس، **وبالمقابل نجد أن أسواق المغرب العربي، لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة الحالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية.**

وفي الواقع فإن تداعيات هذه الأزمة لا تنحصر مثلما ذكرنا في هذه الجوانب فقط بل إن تأثيراتها تبدو بأنها سوف تكون أبعد بكثير على الصعيد العربي والعالمي، فعلى الصعيد العربي تعتبر التأثيرات بعيدة المدى لهذه الأزمة يمكن أن تؤثر على سياسات الإصلاح وبخاصة تحرير القطاع المالي،حيث من المتوقع أن يكون هناك على أثر هذه الأزمة مراجعة و إعادة النظر حول مدى ودرجة التحرير التي يمكن أن تكون مقبولة للأنشطة المالية دون أن تؤدي إلى تعرض الدول المعنية إلى مخاطر مماثلة لما حصل خلال هذه الأزمة.أما على الصعيد العالمي فإن التساؤل الأكبر سيتركز على ضوء هذه الأزمة حول مدى ملائمة النظام الاقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الاقتصاد الحر لا يزال أفضل الأنظمة الاقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدول للتدخل وإدارة الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الأسواق، وهل أن مثل هذا التدخل هو مجرد إجراءات مؤقتة أم أن الأمر يمثل اختلالات هيكلية تحتاج إلى تصويب ومراجعة جادة. وماذا عن المؤسسات الدولية التي خلقت أصلاً للعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي مثل صندوق النقد الدولي؟ هل سيقتصر دوره على معالجة الأزمات المالية فقط في الدول النامية والفقيرة أم أنه سوف يسمح له بمعالجة الأزمات حتى وإن نشأت في الدول المتقدمة طالما أن تأثيراتها تطال الدول الأخرى؟

ورغم ذلك تستفيد البلدان العربية من مجموعة من الخصائص التي قد تساعد في حمايتها من الأزمة السائدة في الاقتصاديات المتطورة(15)، من مثل فائض السيولة الكبير الناتج من سنوات اتسمت بارتفاع أسعار النفط (مثلاً،دول مجلس التعاون الخليجي،حيث تُقدّر قيمة صناديق الثروات السيادية ب

1.5 تريليون دولار أمريكي في صيف 2008)، إضافة إلى التحويلات المالية إلى بنوك المنطقة العربية (كما حصل في لبنان، حيث استفاد النظام المصرفي من تزايد السيولة منذ بداية الأزمة، مع تحويل المغتربين اللبنانيين والمستثمرين الخليجيين مدخراتهم إلى المصارف اللبنانية)، والعزلة النسبية عن الأسواق المالية وأسواق رأس المال(كما هي الحال بالنسبة إلى سوريا واليمن)، ولكن لا تُعتبر البلدان العربية بتاتاً منيعة على الأزمة، فتأثير الانكماش الاقتصادي العالمي بدأ ينعكس على اقتصاديات المنطقة من خلال تراجع مستويات النمو الاقتصادي وتزايد تسريح العمال، ولا سيما في دول الخليج الغنية بالنفط والتي شهدت سابقاً طفرة اقتصادية، وقد تضرّرت قطاعات النمو الأساسية في الإمارات العربية المتحدة (وتحديداً دبي) أي قطاعات البناء، والعقارات، والمال بشكل كبير نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي وقد كشفت تقارير إعلامية كثيرة، صادرة من المنطقة خلال الأشهر الأخيرة، عن تزايد عدد العمال المسرّحين (العمال المهاجرين) في هذه القطاعات، فضلاً عن قطاعات السياحة والفنادق. وقد أدّى ذلك إلى عودة العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى انتقالهم إلى بلدان أخرى، لكن حجم وآثار هذه الظاهرة لا يزال يتعين تقييمها.

ثالثا: الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية.

لقد واجهت الحكومات في كل دولة عربية آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها. وبذلت الحكومات العربية جهدا لبث الثقة في الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية للأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أو لدعم الاستهلاك أو إدخال تعديلات في عمل البورصات العربية أو تعديل في بعض برامج التنمية الاقتصادية، و**كمثال** على الإجراءات المتبعة على المستوى القطري والإقليمي سنتعرض للإجراءات التي اتخذتها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

1- الإجراءات التي اتخذتها مصر: ومن أهم هذه الإجراءات مايلي(16):

ا- زيادة الإنفاق العام وذلك في مجالات الاستثمارات العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية. **ب**- إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية مما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج وتشجع على الاستثمار والتشغيل.**ج**- يتم تحميل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية. **د**- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة من المنطقة العربية وتوفير فرص استثمارية حقيقية في مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة. **ه**- توفير الأراضي اللازمة لأغراض النشاط الاقتصادي الإنتاجي ومشروعات البنية التحتية. **و**-التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: اتخذت دول المجلس عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم(13.61

مليار دولار أمريكي)، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير(17).

وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10 % و 20 % من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية، واتخذ القرار في اجتماع حضره رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية ونائب محافظ البنك المركزي.

وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (53.1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75 % من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال.

أما في البحرين فقد أعلن محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع ،خاصة وأن كل البنوك البحرينية تستثمر في أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس في الأدوات المشتقة شأنها شأن البنوك الإسلامية ،وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية ، وحتى وان تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة(18).

ولقد تجسدت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمة في نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19 ، حيث كانت الأزمة حاضرة بقوة في هذه القمة وانعكس ذلك على نتائجها،فإعلان الكويت أكد على مايلي(19):

1- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.

2- ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.

3- قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.

4- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.

5- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

6- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.

7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

ويبقى القول إن الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية ترسم بدون شك صورة جديدة للاقتصاد العالمي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في صياغة أي سياسية اقتصادية جديدة. كما أن وقع الأزمة على المنطقة العربية يستدعي اتخاذ الاحتياطيات المطلوبة للحد من تأثيراتها.

الخاتمة:

ضربت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الاقتصاد الأمريكي وامتدت إلى الاقتصاد الأوربي، وانعكست آثارها السلبية على جميع اقتصاديات العالم وبقدر انفتاح كل منها واندماجه في الاقتصاد العالمي، وانتقلت هذه الأزمة من النطاق المالي إلى الاقتصاد الحقيقي مع تأثر حجم الطلب العالمي الكلي وانخفاض حجم الصادرات،مما أدى إلى انخفاض غير مسبوق في أسعار المواد الخام والسلع الصناعية كافة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي وبدءا من مراكزه المسيطرة في أمريكا وغيرها سيدخل في ركود كبير، بينما يؤكد اقتصاديون ومحللون آخرون على وجود شواهد وأدلة لركود اقتصادي عالمي من جراء هذه الأزمة بدأت تظهر ملامحه في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مما يدل على أن الاقتصاد العالمي سيدخل مرحلة ركود عميق فكساد طويل نسبيا، ولم يعد هناك اقتصاد في منأى من تأثير هذه الأزمة سواءا كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، ويتوقف تأثيرها فقط وإضافة إلى درجة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي على الإجراءات والاحترازات التي تتخذها الدول لتفادي تأثيرها أو على الأقل للحد من تأثيرها على اقتصادياتها، فالدول العربية بدورها ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، كون مؤسساتها المالية تمثل جزءا من النظام المالي العالمي، ولذلك عليها أن تشدد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة، والإبقاء على الدور الرقابي للدولة من حيث الجهاز المصرفي وعمل السوق المالي لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي بشكل سليم.

الهوامش والمراجع

1- محمد بن يوسف، آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، من على الموقع الالكتروني:

www.iktissad.com/files/events/aef/17/ aef09. binyoussef.pdf

أطلع عليه بتاريخ:2009/08/03.

*ذلك أن الركود العالمي سوف ينعكس سلبا على السوق البترولية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض أسعاره، مما ينعكس على الاقتصاديات العربية- المنتجة للنفط- والتي يشكل قطاع النفط فيها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

2- د. خالد عبد الرحمن البسام، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية،قطاع التقنية والمعلومات،نوفمبر 2008، ص.5

3- د. صالح العلي،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 – 9 جمادى الثاني 1430هـ - الموافق لـ1 – 2 /2009/6م، من على الموقع الالكتروني:www.Syrianawkkaf.org/articles/file/alslam/ 3-2 doc

أطلع عليه بتاريخ:2009/08/08.

4- التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان،

2008/11/8 ،من على الموقع الالكتروني:www.mesc.com.jo/mesc/mesc-12-15html

أطلع عليه بتاريخ:2009/08/25.

5- د. صالح العلي،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق.

6- د. صالح العلي،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق مباشرة.

7- التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مرجع سابق .

8- التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المرجع السابق مباشرة.

9- جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية- وقفة مراجعة ، من على الموقع الالكتروني:

www.amf.org.ae ، أطلع عليه بتاريخ:2009/08/02.

10- جاسم المناعي، المرجع السابق مباشرة.

11- جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،العدد 17، المجلد 1- 2008، ص138.

* يعكس مؤشر درجة التغلغل التجاري(الذي يقيس مجموع الصادرات والواردات إلي إجمالي الناتج المحلي) درجة الانكشاف الاقتصادي لذالك البلد حيث أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل علي الانكشاف وبالتالي تكريس للتبعية، هذا ما يخص البلدان النامية فقط إذ أن ارتفاع هذه النسبة لا يعد انكشافا اقتصاديا في البلدان المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

12- للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الإطلاع على فحوى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

13- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أبريل / نيسان 2009، ص167.

14- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية ،المرجع السابق مباشرة، ص .162

15- كريستينا برينت وأخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام الحماية الاجتماعية ،منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية، نيسان/ابريل 2009، ص5.

16- حسين عبد المطلب الأسرج ،تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، من على

الموقع الالكتروني:www.scribd.com/doc/16388106/،أطلع عليه بتاريخ:2009/08/03

17- د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان يومي: 13 و 14 آذار 2009، من على

الموقع الالكتروني: www.jinan.edu.lb/articles/conf/mony/4/ Dr-zidane.pdf

أطلع عليه بتاريخ:2009/08/05.

18- د. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، من على

الموقع الالكتروني: www.jinan.edu.lb /conf/mony/1/kourtel.pdf

أطلع عليه بتاريخ:2009/08/05.

19- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مرجع سابق، ص196.